

استفسر عن تجنيس زوجات الكويتيين ومركز المعلومات في الوزارة

الخرينج: ما عدد الحالات المرضية المرسلة للعلاج بالخارج على نفقة «الداخلية»



مقابلات رئيس مجلس الأمة بالإجابة

استقبل رئيس مجلس الأمة بالإجابة مبارك الخرينج في مكتبه أمس نائب وزير خارجية جمهورية كوبا روهيليو سيبيرا دياز والوفد المرافق له بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

جرى خلال المقابلة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تنميتها لإيجاد آفاق أوسع في العلاقات المشتركة وما يترتب عليها من مصالح متبادلة لكليهما. وبحث الجانبين خلال حديثهما العلاقات بين البلدين من منظورهما الاقتصادي، فكلما البلدين تؤمنان بأهمية التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما، وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمارات والتبادلات التجارية وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية في شتى المجالات. كما تطرق اللقاء لجملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين وما آلت إليه الأوضاع من مستجدات إقليمية ودولية. حضر المقابلة سفير جمهورية كوبا لدى دولة الكويت اندريس غونزاليس جاريديو.

المؤهل الدراسي، الوظيفة المعين فيها والقسم الذي يعمل فيه، قيمة الراتب أو المكافأة. وسأل أيضا عن التالي: نظرا لأهمية الاستقرار الأسري للعائلة الكويتية ونظرا لتأخر وزارة الداخلية في العمل على تجنيس زوجات الكويتيين الذين تقدموا بإعلان رغبة بتجنيس زوجاتهم وفقا للمادة 8 من قانون الجنسية وخاصة أن هناك من تجاوزت المدة المطلوبة بستوات واستوفيت كل الشروط والردود من الجهات الأمنية المختصة.

لذا يرجى إفادتي بالتالي: أولاً: إعداد العاملين بمركز المعلومات من الكويتيين مع تزويدي بالبيانات التالية: الاسم، المؤهل الدراسي، تاريخ التعيين، الراتب، نوع الوظيفة، القسم الذي يعمل فيه. ثانياً: إعداد العاملين في مركز المعلومات من غير الكويتيين مع تزويدي بالبيانات التالية: الاسم، الجنسية، تاريخ التعيين،

إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالبيانات التالية: اسم المنتدب، مدة النذب، الرتبة العسكرية للعسكريين والمسمى الوظيفي للمندوبين، تاريخ النذب، الجهة المنتدب منها، عنوان المنتدب حسب البطاقة المدنية. كما سأل الخرينج نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالتالي: نظرا لأهمية الكبري للإدارة العامة مركز المعلومات التابع لوزارة الداخلية ونظرا لحساسية العمل والمعلومات في هذه الإدارة.

لذا يرجى إفادتي بالتالي: أولاً: إعداد العاملين بمركز المعلومات من الكويتيين مع تزويدي بالبيانات التالية: الاسم، المؤهل الدراسي، تاريخ التعيين، الراتب، نوع الوظيفة، القسم الذي يعمل فيه. ثانياً: إعداد العاملين في مركز المعلومات من غير الكويتيين مع تزويدي بالبيانات التالية: الاسم، الجنسية، تاريخ التعيين،



رئيس مجلس الأمة بالإجابة مبارك الخرينج مع نائب وزير خارجية جمهورية كوبا

المنتدب، مدة النذب، الرتبة العسكرية للعسكريين والمسمى الوظيفي للمندوبين، تاريخ النذب، الجهة المنتدب منها، عنوان المنتدب حسب البطاقة المدنية. ثانياً: هل هناك من العاملين مكتتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية مسؤوليهم؟ وماذا السوا على رأس أعمالهم؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالبيانات التالية: اسم

العسكرية للعسكريين والمسمى الوظيفي للمندوبين، تاريخ النذب، الجهة المنتدب منها، عنوان المنتدب حسب البطاقة المدنية. ثانياً: هل هناك من العاملين مكتتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية مسؤوليهم؟ وماذا السوا على رأس أعمالهم؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالبيانات التالية: اسم

لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة وافقت على ندب موظفين إلى مراكز الخدمة لتخليص معاملاتهم الهاجري: زيادة إعانة أم أو زوجة المعاق إلى 600 دينار



د. حسين قوبعان ومامي الهاجري وسعود الحريجي أثناء الاجتماع

وافقت لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة على زيادة راتب أم المعاق الكويتية وغير الكويتية من هيئة المعاقين من 300 إلى 600 دينار، وأنه ليس من حق وزارة الشؤون ان تخصص من راتب ربة الأسرة لاستكمال مبلغ 595 ديناراً.

وقال رئيس اللجنة النائب ماضي الهاجري ان اللجنة اجتمعت بحضور اعضائها وممثلين عن جمعيات النفع العام لمناقشة بعض الاقتراحات برغبة المقدمة من بعض النواب ومناقشة التعديلات المقدمة على القانون 8 لسنة 2010، مشيراً الى ان مسؤولي هيئة المعاقين ابلغوا اللجنة بان تلك التعديلات جاهزة، وسنطرح عليها في الاجتماع المقبل حتى يخرج القانون بالشكل الصحيح في الاجتماع القادم.

واضاف رئيس اللجنة ماضي الهاجري ان اللجنة سالت عن اسباب تسلم المبنى الجديد لهيئة المعاقين وتم استدعاء مسؤولين من وزارة الاشغال لحضور الاجتماع المقبل للوقوف على تلك الاسباب، وتم الحديث عما يسمى الاثر الرجعي للمستحقين، مؤكداً انه تم التصرف لـ 37 مليون دينار والمتبقي

استعمل جاهدة على استدعاء الجهات الحكومية بشكل منفصل لبحث المزيد من المخصصات لذوي الاحتياجات الخاصة، مؤكداً حرص اللجنة واعضاؤها على الخروج بقانون شامل متكامل يخدم هذه الفئة ويحقق مصالحها.

من جانبه، أكد عضو لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية ومراقب المجلس النائب سعود الحريجي ان اللجنة وافقت في اجتماعها على الاقتراحين اللذين تقدم بهما بشأن المعاقين، مشيراً الى ان الاقتراح الاول يقضي بزيادة الاعانة المالية الى الأم او زوجة المعاق من 300 الى 600 دينار.

وقال الحريجي في تصريح للصحافيين: ان المقترح الثاني يتعلق بان تقوم الهيئة العامة لذوي الاعاقات بتخصيص 4 موظفين من الهيئة يتم تدبيرهم الى مراكز خدمة المواطن في محافظات الكويت الستة، بواقع مركزين لخدمة المواطن في كل محافظة ويكون في كل مركز خدمة مواطنين موظفين هيئة ذوي الاعاقات لتخليص معاملات المعاقين بدلاً من اضطرارهم الى التوجه الى مقر الهيئة الرئيسي وما يمثله ذلك من معاناة شديدة لهم.

7244 شخصاً وسيتم الصرف في مطلع الاسبوع المقبل، وما يتبقى الا من تم تسجيله بعد شهر مارس وهو التسجيل الجديد. واذف الهاجري ان اللجنة ناقشت ايضا موضوع الكويتية التي ترعى معاقاً، وأوضح مسؤولو الهيئة انه سيتم الصرف لها، كما ناقشت اللجنة موضوع ام المعاق غير الكويتية، مبيناً انها ايضا لها مبلغ سيتم صرفه مع من سيتم الصرف لهم خلال الاسبوعين القادمين. واكد الهاجري ان اللجنة وافقت على بعض الاقتراحات برغبة منها انشاء مراكز تأهيل للمعاقين ذهنياً بحيث يتم تأهيلهم فيها على مهن توافق قدراتهم على ايدي

7244 شخصاً وسيتم الصرف في مطلع الاسبوع المقبل، وما يتبقى الا من تم تسجيله بعد شهر مارس وهو التسجيل الجديد. واذف الهاجري ان اللجنة ناقشت ايضا موضوع الكويتية التي ترعى معاقاً، وأوضح مسؤولو الهيئة انه سيتم الصرف لها، كما ناقشت اللجنة موضوع ام المعاق غير الكويتية، مبيناً انها ايضا لها مبلغ سيتم صرفه مع من سيتم الصرف لهم خلال الاسبوعين القادمين. واكد الهاجري ان اللجنة وافقت على بعض الاقتراحات برغبة منها انشاء مراكز تأهيل للمعاقين ذهنياً بحيث يتم تأهيلهم فيها على مهن توافق قدراتهم على ايدي

الكندري يسأل وزير التجارة عن إنشاء مصانع جديدة في الشعبية الغربية

العقود واسماء من تم توزيع القسائم عليهم افراداً كانوا أو مؤسسات؟

السند القانوني للتوزيع؟ مع تزويدي باسماء من تم منحهم هذه القسائم افراداً كانوا أو شركات وتواريخ توقيع عبدالمحسن المدعج جاء فيه:

وهل هناك قرار من مجلس الوزراء يمنع توطن المنشآت الصناعية في منطقة الشعبية وانشاء مناطق صناعة جديدة بعيدة عن السكن الخاص في منطقة النعاب والسالي؟ إذا كانت الإجابة بنعم، الرجاء تزويدي بهذا القرار، وهل التزمست الوزارة والهيئات التابعة به أثناء توزيع القسائم الصناعية؟ وكم عدد القسائم الصناعية التي قامت الوزارة والهيئات التابعة بتوزيعها خلال الاعوام الثلاثة الماضية؟ مع تزويدي بملامح التوزيع وتواريخ

وجه النائب عبدالكريم الكندري سؤالاً برلمانياً الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة عبدالمحسن المدعج جاء فيه: ترشحت معلومات عن قيام الوزارة والهيئات التابعة لها في سنة 2013-2014 بمنح موافقات لإنشاء مصانع جديدة في منطقة الشعبية الغربية وتوزيع قسائم صناعية على المخططات والخرائط بشكل غير معلن.

الرجاء افادتي بالتالي: هل قامت الوزارة أو الهيئات التابعة لها بمنح هذه الموافقات؟ إذا كانت الإجابة بنعم، هل تم الاعلان عن هذا التوزيع؟ وما المعايير والاسس التي استندت اليها أثناء توزيع هذه القسائم؟ وما



عبدالكريم الكندري

ترقيات «الداخلية» اتسمت بعدم العدالة

وبين النائب د.الكندري ان هناك ظلماً واقعا على العديد من المخلصين الذين يستحقون ان تكون اسماءهم على كشوف الترقيات لكن اسقطت او تم تجاوزهم دون اي سبب او توضيح.

واوضح النائب د.عبدالكريم الكندري ان الترقيات الاخيرة التي طالت عمداً وعقداً بوزارة الداخلية اتسمت بعدم العدالة مطالباً وزير الداخلية بمراجعة الاسس والمعايير التي على اثرها تمت هذه الترقيات.

خطة لتطوير الرعاية الصحية في البلاد

الحويلة: ضرورة وجود مستشفى بمحافظة مبارك الكبير وسرعة الانتهاء من مستوصف الرقة

العبيدي وافتتاحه لبعض المشاريع الصحية الجديدة ومنها مركز مبارك الكبير الصحي الذي سيتم افتتاحه يوم الأحد المقبل بعد إغلاق دام حوالي خمس سنوات والذي تم تغيير اسمه من مركز رقم 2 الى المركز الصحي الشرقي بما يتماشى مع الموقع الكائن للمركز. ومن ناحية أخرى طالب الحويلة وزير الصحة الدكتور علي العبيدي بالاستعجال وسرعة الانتهاء من اعمال الصيانة لمستوصف الرقة الذي تم إغلاقه منذ مدة من قبل الوزارة لغرض الصيانة والترميم وحتى الآن لم تنته الوزارة منه وذلك لحاجة اهالي المنطقة له والتي تعد من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

الجنوبية. وأكد الحويلة على ضرورة وجود مستشفى خاص بمحافظة مبارك الكبير، والذي لبت وزارة الصحة موافقتها على مقترحنا بإنشاء المستشفى في اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية، وذلك بعدما أصبح مستشفى العدان غير قادر على استيعاب الكثافة الكبيرة للمرضى من المواطنين والمقيمين وأصبحت طاقته لا تستوعب خدمة سكان المحافظة، وأصبحت رؤية المرضى يتكدسون في ممرات مستشفى العدان لساعات طويلة لكي يتسنى لهم الدخول على الأطباء وتلقي العلاج أمراً شبيه يومي، لافتاً إلى أن وجود مستشفى واحد يخدم المحافظتين تسبب في بروز سلبيات وظواهر كثيرة، كازدياد الأخطاء الطبية، التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء وغيرها الكثير، فيجب ان يتم ادراج هذا المشروع ضمن اولويات الحكومة في الخطة التنموية على ان يجهز بجميع الخدمات التي يجب ان تكون نموذجية ونوعية ووفق آخر ما توصل له التطور الطبي.

في تصريح صحفي له أكد النائب د. محمد الحويلة على ضرورة وضع خطة شاملة واقعية ومحددة (زمنية) لتطوير الرعاية الصحية الأولية والقطاع الصحي بالبلاد تأخذ في اعتبارها الموارد المالية الهائلة المتاحة لدى الحكومة والقطاع الخاص والأهلي، والاحتياجات الطارئة والأولويات العلاجية المهمة للقطاع في مختلف التخصصات والمناطق الجغرافية وكذلك الأخذ بالتجارب الصحية الناجحة في العالم، وإنشاء المراكز الصحية الجديدة وإعادة التأهيل للمراكز الحالية والتجهيز بالأجهزة والمعدات الحديثة، وتنضمن ايضا التوسع في افتتاح المزيد من العيادات التخصصية والمراكز وبناء مستشفيات عامة وتخصصية جديدة في محافظات الكويت لمواجهة التطور السكاني والعمراني وزيادة عدد المراجعين وخاصة المناطق الجنوبية في البلاد التي تفقر للمرافق الصحية التي تتناسب مع الكثافة السكانية الموجودة في المنطقة والتي تنمو بشكل مستمر فيعاني اهليها من عدم وجود مستشفى بها لاسيما في الحالات الحرجة التي تحتاج الى اسعافات عاجلة وسريعة فضلا عن الحالات العادية التي تتردد على المستشفيات للعلاج، مما يضطرمهم الى قطع مسافات طويلة للوصول لأقرب مستشفى لهم وهو مستشفى العدان مما يزيد الضغط والإعباء عليهم وعلى مستشفى العدان وأيضاً مع توجه الدولة لإنشاء مدن سكنية في المناطق



د. محمد الحويلة

«الميزانيات» تناقش الحساب الختامي لإدارة الفتوى والتشريع



عدنان عبدالصمد ود. عبدالله الطريجي ورياض العبدساني أثناء اجتماع اللجنة

قال رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد ان لجنة الميزانيات والحساب الختامي عقدت في يوم الاثنين 7 ابريل 2014 اجتماعاً مع مغلبي ادارة الفتوى والتشريع لمناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة على الحساب الختامي لإدارة المالية 2012/2013.

وفي بداية الاجتماع، أشار ممثلو الفتوى لاعتذار رئيس الفتوى عن عدم الحضور رغم حرص اللجنة على تواجده لأهمية المواضيع المطروحة وانعكاس البعض منها على باقي الجهات وخاصة في القضايا والمرافعات على جهات الدولة التي تقع الوصايا عليها للفتوى للدفاع عنها قضائياً.

واضاف عبدالله الخضر- المستشار ووكيل إدارة الفتوى والتشريع في بداية الاجتماع انه تم تشكيل لجنة ضمن الإدارة الحالية بشهر نوفمبر 2013 لدراسة ملاحظات ديوان المحاسبة والرد عليها، وأكد ان إدارة الفتوى والتشريع حرصت على تلافى جميع الملاحظات خلال المدد الزمنية وبخصوص ملاحظات شؤون التوظيف تبين وجود خلل في نظم الرقابة الداخلية على عمليات الصرف وانعكس ذلك على قيام إدارة الفتوى والتشريع بصرف رواتب وبدلات للموظفين بدون حق بالمخالفة لقرارات مجلس

الخدمة. وتبين ان أكثر الملاحظات كانت سبب مخالفة قرارات وتعاميم مجلس الخدمة المدنية. وعليه فإن لجنة الميزانيات والحساب الختامي طلبت من الفتوى والتشريع الاجتنام مع ديوان الخدمة المدنية لحل الخلافات لسرعة تلافى ما جاء في ملاحظات ديوان المحاسبة وخاصة الاستمرار في صرف البدلات والجمع بينها والرد للجنة خلال شهر من تاريخ الاجتماع خاصة ان إدارة الفتوى والتشريع تخضع لقرارات وتعاميم مجلس الخدمة المدنية. كما تبين للجنة سوء تخزين السجلات بمخزن السجل العام وإدارة الفتوى

بالمخالفة لدليل الأعمال الخاصة بأنشطة التخزين لدى الجهات الحكومية في النظام الآلي الصادر في يناير 2003، وهذا يترتب عليه ضياع حقوق الدولة لسوء حفظ ملفات القضايا لمختلف الجهات التي تترافع عنها إدارة الفتوى والتشريع وإفادته الإدارة بأنها ستقوم بتحسين الإجراءات اللازمة لحفظ هذه الملفات وخاصة انه حسب قرار وزير المالية بشأن طرق الحفظ ومنها مستندات القضايا فإنه يجب الاحتفاظ بها لمدة 15 سنة. كما تمت مناقشة القضايا التي تخص الجهات الحكومية والتي تتم متابعتها من خلال إدارة الفتوى والتشريع، حيث تبين من خلال اجتماعات

الخدمة. وتبين ان أكثر الملاحظات كانت سبب مخالفة قرارات وتعاميم مجلس الخدمة المدنية. وعليه فإن لجنة الميزانيات والحساب الختامي طلبت من الفتوى والتشريع الاجتنام مع ديوان الخدمة المدنية لحل الخلافات لسرعة تلافى ما جاء في ملاحظات ديوان المحاسبة وخاصة الاستمرار في صرف البدلات والجمع بينها والرد للجنة خلال شهر من تاريخ الاجتماع خاصة ان إدارة الفتوى والتشريع تخضع لقرارات وتعاميم مجلس الخدمة المدنية. كما تبين للجنة سوء تخزين السجلات بمخزن السجل العام وإدارة الفتوى